واقع الدعم في مصر
دراسة اجتماعية – ميدانية

نجلاء محمود رؤوف السيد*

الملخص:

يتركز موضوع البحث على واقع الدعم في مصر من خلال دراسة سياسات الدعم باعتبارها وسيلة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الاقتصادية، لا سيما الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على آليات السوق، ومن ثم يرمي البحث لدراسة مفهوم الدعم من الناحية النظرية، وبحث واقع السياسات المتصلة به في مصر ومدى فاعليتها من منظور المستهدفين بها، ولذلك تم تطبيق الدراسة من أول شهر سبتمبر عام ٢٠١٤ حتى شهر أبريل ٢٠١٥م في محافظة القاهرة في مصر على عينة قوامها ٥٦١ مفردة من المجتمع المصري موزعة على ثلاثة مستويات اقتصادية اجتماعية في المجتمع وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن نتائج أهمها: أن اعتماد معظم أفراد العينة على السلع والخدمات المدعمة مبعثه قلة الدخل، ومرجع ذلك انخفاض الدخل الفردي لمعظم الشرائح والفئات الاجتماعية في مصر، وأوضحت النتائج عدم الرضا عن نظام الدعم في مصر، كما بينت النتائج سوء نظام الدعم في مصر وأنه لم يشهد تحسنًا ملموسًا بعد، وأن نظام الدعم لا يكاد ينتمي إلى المصطلح المتعارف عليه دوليًا وهو الرعاية الاجتماعية، فضلاً أن يكون رفاهية، إذ ليس ثمة رفاهية في نظام الدعم في مصر. لكنه سبيلاً للحد من الفقر ولكن ليس تلافيه أو القضاء عليه.

الكلمات الدالة:

الدعم – الرفاهية – الحد من الفقر

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة عين شمس

The Reality Subsidy in Egypt
Sociological Field Study

This study concentrates on the reality of subsidizing as a tactic to limit the defects resulting from economic polices, even the social imbalance resulting from over dependence on the market place style. Moreover, the research refers to the meaning of the subsidy, and search for the reality of connecting these polices with them and how they are active from the point of view of the target people in Egypt, Therefor, the study has been applying from the beginning of December 2014 till April 2015 in Cairo governorate in Egypt, on 571 single samples from the Egyptian society divided into three economical and social levels.

The results of this field study show the dependency of most of this sample on the goods and the services supported by low income. this is due to low personal income for most social classes in Egypt. The results show dissatisfaction with the subsidy system in Egypt.

The results also reveal the wrongness of the subsidy system in Egypt that it has not seen any tangible improvement yet, and the subsidy system hardly belongs to the international term "social welfare (care) "rather than "luxury". It is not a luxury, it is a way to limit (reduce) poverty, but not to avoid or eliminate it.

Key words:
Subsidiary – welfare – poverty Alleviation

مقدمة

مرت الدول الحديثة بعدة مراحل في تطورها؛ فبعد توحيد أراضيها وتحقيق سيادتها، قدم الكثير منها تدريجيًا للمواطنين حقوقًا مدنية متساوية، كما بدا حرصها على الخدمات اللازمة لحماية الفقراء والقطاعات الأكثر ضعفًا من سكانها. في البداية، كانت النية هى تقديم ما لا يزيد عن الحد الأدنى من شبكة أمان لمن هم في خطر كبير، ولكن تم توسيع الخدمات العامة تدريجيًا لتشمل قطاعات أكبر من السكان، ومن ثم العمل من أجل تكافؤ الفرص للجميع. عمليات التسوية وإعادة التوزيع تدخل عادة فى الصراع بين الفئات الاجتماعية، وبرامج الضمان الاجتماعي التي تجلت في العديد من الديمقراطيات بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت هي أيضًا في كثير من الأحيان نتيجة للمعارك السياسية.

والواقع أن معظم الدول امتنعت لفترة طويلة عن التدخل الاجتماعي والاقتصادي "المفرط"، فقد اعتبرت النظرية الليبرالية السائدة للدولة أن الغرض منها توفير الأمن المادي، وليس حماية الفقراء والضعفاء. لكن تلك النظرية تغيرت نتيجة التجارب المؤلمة من الكساد العظيم في الثلاثينيات والفوضى الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب في الأربعينيات. وتدريجيًا، وافقت الدول الديمقراطية على فكرة أن الأسواق لا تعمل بشكل جيد دائمًا وأن التدخل الحكومي كان ضروريًا لتصحيح إخفاقات السوق. (ken Newton, Jan W. Van Deth, 2005, pp 306-307). ويأتي على رأس هذه الإخفاقات سوء توزيع الدخل والثروة بسبب الاعتماد على آليات السوق فى تحديد الدخول، وظروف عدم العدالة في الحصول على نصيب عادل من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. لقد كان من نتاج ذلك خلل مفرط في توزيع عوائد السياسات الاجتماعية على المواطنين، الأمر الذي أوجب تدخل الحكومات لتوفير شبكة أمان اجتماعى للفئات التى تتحصل على دخول لا تفى بمتطلبات الحياة، وتعيش في مستوى خط الفقر أو ما دونه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو صحية (محمد البنا، محمود المتيم، ٢٠١١، ٩١).

ولم تكن مصر استثناءً من تلك الدول التي لجأت إلى تلك السياسات الرامية إلى توفير شبكات الضمان الاجتماعي لمواطنيها الفقراء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بيد أنها لم تستخدم المسمى الشائع نفسه في الدول المتقدمة أو الغنية بوصفها سياسات "دولة الرفاهية" Welfare State، وشاع استخدام سياسات "الدعم" Subsidies- – خلافًا لذلك.

ومنذ لجوء الحكومات المصرية لسياسات دعم المواطنين لم يكد يتوقف الجدل بشأنها؛ ومن ثم تصاعد الجدل بشأن الجدوى الاقتصادية لتلك السياسات، وحول تعريف وتحديد الفئات التي "يجب" أن تستفيد من تلك السياسات، وما إذا كانت الفئات المستهدفة تحصل بالفعل على نصيبها العادل منها أم لا. وعلى الصعيد العملي، هل تعد تلك السياسات فعالة في تصحيح الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن السياسات الاقتصادية وتطبيق آليات السوق.

وهكذا كان موضوع الدعم عنصرًا أصيلاً ودائمًا في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر منذ منتصف القرن العشرين، واكتسب مزيداً من الأهمية مع التحول من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق في منتصف سبعينياته، ثم مع سياسات التحرر الاقتصادي في عقده الأخير. فلم يكد الجدل بشأن ترشيد الدعم أو إلغائه أو استبداله أن يتوقف، ولا تراجع في المقابل التحذير من مخاطر انحساره وتردي سلعه وخدماته على الفقراء ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة.

وسوف يتم تناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

- أولاً. الإطار المنهجي للبحث
- ثانيًا. واقع الدعم في مصر: إطار نظري
- ثالثًا. نتائج الدراسة الميدانية
- رابعًا. تحليل نتائج الدراسة
- خاتمة

أولاً. الإطار المنهجي للبحث

يتناول هذا العنصر موضوع البحث وأهميته ومشكلته والتساؤلات والفروض وتعريف المفاهيم والإجراءات المنهجية والدراسات السابقة والإطار النظري للبحث.

١. موضوع البحث

يتركز موضوع البحث على واقع الدعم في مصر من خلال سياسات الدعم باعتبارها وسيلة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الاقتصادية، لا سيما الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على آليات السوق. ومن ثم يرمي البحث لدراسة مفهوم الدعم من الناحية النظرية، وبحث واقع السياسات المتصلة بهما في مصر ومدى فاعليتها من منظور المستهدفين بها.

٢. أهمية الموضوع

يكتسب موضوع البحث أهميته انطلاقًا من عدد من الاعتبارات العلمية والعملية التي تتضح فيما يلي:

أ. الأهمية العلمية:

- أهمية مفهوم الدعم باعتباره مفهومًا محوريًا لارتباطه بالدور الاجتماعي للدولة ولا سيما دوره في توزيع وإعادة توزيع الموارد النادرة.
- أهمية الدعم بوصفه سياسة اجتماعية ترتبط بشكلٍ مباشر بمعدلات الفقر كونها إحدى سياسات الحد من الفقر أو تلطيف حدته (في المنظور الليبرالي)، أو سياسات التكيف مع الفقر وتزيينه للفقراء (في المنظور الماركسي).
- ارتباط سياسة الدعم بالاستقرار السياسي على نحو ما بدا في الانتفاضات التي أعقبت رفع الدعم في عديد من البلدان، ومن بينها مصر التي شهدت انتفاضة يناير ١٩٧٧.

ب. الاعتبارات العملية:

- إن الدراسة السوسيولوجية لنظام الدعم تتيح لصانعي القرار التعرف على السلبيات والإيجابيات التي تمكن من صياغة نظام أكثر عدالة وكفاءة ليحقق قدرًا أعلى من الاستفادة والرضا لدى المواطنين، أو التخلي عنه لصالح سياسات اقتصادية أكثر عدالة.

٣. أهداف البحث

يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

١. التعرف على مدى استفادة المجتمع المصري من سياسات دعم السلع والخدمات.
٢. التعرف على مدى رضا المواطنين عن السلع والخدمات المدعمة.
٣. استكشاف مدى استفادة محدودي الدخل والفقراء من الدعم.
٤. التعرف على المتغيرات التي قد تؤثر على مدى الاستفادة من الدعم.
٥. استكشاف المتغيرات التي قد تؤثر على مدى رضا المواطنين عن الدعم.

٤. مشكلة البحث

اتجهت الحكومات المصرية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية لتطبيق سياسات الدعم بدرجة أو بأخرى، بهدف تصحيح اختلالات السوق وللحد من الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية على الفقراء ومحدودي الدخل.

وعلى مدى عقودٍ تالية اتسع نطاق الدعم ليشمل كافة المواطنين تقريبًا، ويغطي مختلف السلع والخدمات التي باتت مسئولةً عنها في ظل السياسات الاشتراكية. ومع التحول نحو الحرية الاقتصادية بدا أن سياسات الدعم التي نُظر إليها دومًا بوصفها حلاً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد صارت هي نفسها جزءاً من المشكلة. فقد بدت ثمة مؤشرات على عدم كفاءة تلك السياسات، بل وأثير الجدل بشأن فعاليتها في

حل مشكلات الفقراء ومحدودي الدخل. ولم تلبث أن تصاعدت الدعوات الرامية لترشيد الدعم أو إلغائه، وبالرغم من ذلك يبدو أن تلك السياسات ما زالت فاعلة في حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

ومن ثم تتجلى مشكلة البحث في تناقض الآراء بشأن سياسات الدعم في مصر، الأمر الذي يثير تساؤلاً رئيسيًا حول مدى فعالية سياسات الدعم، ومن ثم مدى استفادة الفقراء من المصريين، وما قد يؤثر على تلك الفاعلية من متغيرات.

٥. الأسئلة البحثية

- ما مدى استفادة المجتمع المصري من سياسات دعم السلع والخدمات؟
- ما مدى رضا المواطنين عن السلع والخدمات المدعمة؟
- ما أهم المتغيرات التي قد تؤثر على مدى الاستفادة من الدعم؟
- ما أهم المتغيرات التي قد تؤثر على مدى رضا المواطنين عن الدعم؟

٦. الفروض

أ- هناك فروق معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الوظيفي.

ب- هناك فروق معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير محل الإقامة.

ج- هناك فروق معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الاقتصادي.

د- هناك فروق معنوية في مدى رضا المواطنين عن الدعم استنادًا إلى متغير السن.

ه- هناك فروق معنوية في مدى رضا المواطنين عن الدعم استنادًا إلى متغير المستوى التعليمي.

و- هناك فروق معنوية في مدى رضا المواطنين عن الدعم استنادًا إلى متغير محل الإقامة.

ز- هناك فروق معنوية في مدى رضا المواطنين عن الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الاقتصادي.

٧. مفاهيم البحث

تتضمن الدراسة الراهنة مفهومًا رئيسيًا هو مفهوم الدعم..

أ- الدعم: يشير مفهوم الدعم إلى مجموعة من البرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة والأكثر تعرضًا لخطر الفقر، ويتسم الدعم بتنوع برامجه واختلاف الهدف المراد تحقيقه من كل برنامج، فضلا عن اختلاف الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على كل نوع من أنواع الدعم، فهناك الدعم المباشر، وغير المباشر، الدعم الصريح، والضمني، الدعم الظاهر، والمستتر، الدعم السلعي، الخدمي، الدعم النقدي والدعم العيني، ودعم المستهلكين، ودعم المنتجين، وغير ذلك الكثير من أنواع وتصنيفات الدعم، والتي يختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافًا بينًا، كما قد تتداخل عناصر البعض منها تداخلا كبيرًا، الأمر الذي يتجلى في تقديم الحكومة للجهة ذاتها أكثر من نوع من أنواع الدعم في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى التعدد في أنظمة الدعم وتشابكها فإن هناك تباينًا واضحًا واختلافًا في الأهداف الخاصة بكل برنامج من برامج الدعم، فالدعم قد يكون أداة لإعادة توزيع الدخل في المجتمع مثل الدعم الاستهلاكي المتمثل في تقديم السلع والخدمات الأساسية للمواطنين محدودي الدخل بأسعار مخفضة وغير ذلك. (جنات السمالوطي، د.ن- حامد مرسي، ٢٠١٣، ٢٧).

ومن ناحية أخرى تتباين الآثار المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل نوع من أنواع الدعم ففي حين تؤثر بعض برامج الدعم على جانب الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم يكرس المجتمع اهتمامه بالدعم الظاهر بجانب الإنفاق ويطالب دائمًا بتصويب مسار الدعم في الوقت

ذاته، الذي قد لا يكون المجتمع على دراية تامة بوجود نوع من الدعم الضمني يتحمل تكلفته، وهو الأمر الذي يجعل الآثار السياسية لتقليص برامج الدعم الضمنى أقل حدة بكثير من تقليص الدعم الظاهر المرصودة في الموازنة

وواقع الأمر أن هذا التباين في أنظمة وبرامج الدعم والاختلاف البين في أهداف تلك البرامج وآثارها يجعل سياسات وبرامج الدعم أداة مرنة لا تختلف من دولة إلى أخرى فحسب، بل تختلف داخل الدولة نفسها من فترة إلى أخرى وفقًا لتوجهاتها وأولويات سياستها العامة.

وينصرف المقصود بالدعم إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد باعتبارها مستهلكين أو منتجين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف التخفيف من عبء وتكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل وضمان استقرار نسبي في الدخول الحقيقية لهذه الفئات، بالإضافة إلى تحقيق إعادة توزيع للدخل القومي لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة أو أخرى من العدالة الاجتماعية (حامد مرسي،٢٠١٣، ٢٧).

ب- دولة الرفاهية: يمثل مفهوم دولة الرفاهية الصورة الأولى والأقدم لما تقدمه الدولة من صور مختلفة من دعم السلع والخدمات لمواطنيها. وعلى الرغم من ذلك فقد بدا أن ثمة مفارقة بين مفهومي الدعم والرفاهية.

على الرّغم من الاستخدام الشائع لمصطلح "دولة الرِّفاه"، لا يوجد أيّ إجماع حول الدّلالة الدَّقيقة لهذا المصطلح. يذهبُ بعضُ الباحثين إلى أنَّ مجرَّد وجود جهاز خدمات رفاه في دولةٍ معيَّنة يكفي لتعريفها كدولة رفاه. في حين أن هناك باحثين آخرين يشدِّدون تحديدًا على الفروق الكبيرة بين دول غرب أوروبا وبين دول شمال أمريكا التي تُسمّى عادةً دول رفاه. وعلى الرُّغم من

الاختلاف بين الدّول المسمّاة دُول الرِّفاه، فإنه يُمكن العثور على عدد من المميّزات المشتركة بين معظمها: (جوني جيل، ٢٠١٥، ٣٠٨)

١) ثمة شبه اتفاق على كونها تنطوي على مسؤولية الدولة عن تأمين القليل من الرعاية الأساسية لمواطنيها.

٢) نتيجة للتكاليف المتعلِّقة بتشغيل الأجهزة اللازمة في دولة الرِّفاه فإنَّ جميع دول الرِّفاه هي دولٌ صناعيَّة، متطوِّرة، وغنيَّة نسبيّاً.

٣) بالإضافة إلى هذا فإنَّ معظم هذه الدُّول هي دول رأسماليَّة ذات اقتصاد سوقٍ متطوّر.

٤) لا يمكن اعتبار وجود دولة رفاه وفقًا لبنية اقتصاديَّة واسعة فحسب، بل يتطلَّبُ أيضًا وجود نظام حكم ديمقراطيّ، يعترف بالحقوق المدنيَّة، والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة لمواطنيه. وفي هذا السِّياق فإنَّ الخدمات التي تُقدِّمها دولة الرِّفاه لمواطنيها ليست بمثابة إحسان بل هي جزء من الحقوق الأساسيَّة التي يستحقّها كلُّ مُواطن (Alexander Petring,2012, pp 10-15)

وبناءً على ذلك يمكننا القول إنَّ دولة الرِّفاه هي "دولة تلبّي الاحتياجات الإنسانيَّة الأساسيَّة لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السِّياسيَّة. وبشكل أكثر تحديدًا إنَّ دولة الرِّفاه تسعى إلى ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها. وتوفير دخلٍ ثابت، وتغذية، ورعايةٍ طبيَّة، وتعليم، وسكن، وعملٍ وخدمات رفاهٍ خاصَّة لكُلِّ مواطنيها، وكذلك تقليص الفجوات الاجتماعيَّة إلى حدٍّ معيَّن. يتمّ تحقيق هذه الأهداف بواسطة فعاليّاتٍ تُبادرُ إليها الدَّولةُ بعددٍ من الطُّرُق، تشملُ: مدفوعات مباشرة لمخصَّصات التّقاعُد، تزويدًا مباشرًا للخدمات الاجتماعيَّة، ضمان تقاعُدٍ غير مباشر بواسطة نظام الضَّرائب، وكذلك عمليّات تدخُّل مختلفة في الاقتصاد وسوق العمَل." (جوني جيل، ٢٠١٥)

وهكذا يبدو أن الدعم لا يفي إلا بأحد عناصر دولة الرفاهية المتمثل في جهاز تقديم السلع والخدمات للمواطنين دون العناصر الأخرى.

٨. الإجراءات المنهجية للبحث

أ- مجالات البحث

تم تطبيق الدراسة في حدود ثلاثة مجالات تتمثل فيما يلي:

- المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة من أول شهر سبتمبر عام ٢٠١٤حتى شهر أبريل ٢٠١٥
- المجال المكاني: تم التطبيق في جمهورية مصر العربية وبالتحديد في محافظة القاهرة لما تتصف به من تنوع الفئات الاجتماعية الاقتصادية.
- المجال البشري: تم التطبيق على عينة من المجتمع المصري طُبقت الدراسة على عينة قوامها ٥٦١ مفردة من المجتمع المصري موزعة على ثلاثة مستويات اقتصادية-اجتماعية في المجتمع، حيث تم التطبيق على ١٥٣مفردة من التجمع الخامس باعتباره حيًا راقيًا و١٨٩مفردة من العباسية باعتبارها حيًا متوسطا، و٢١٨ مفردة من حي المطرية حيث المستوى المنخفض، وقد تم اختيارها بطريقة غرضية، عمدية من كل الطبقات الاجتماعية.

ب- أساليب البحث

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت الدراسة على:

١. أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة من حيث تطبيق الاستبيان على عينة قوامها ٥٦١ مبحوثًا روعي فيها المتغيرات الأساسية كالسن، والنوع، والتعليم، والدخل، والمهنة، والإقامة، والمستوى الاقتصادي.

٢. الأسلوب الإحصائي من خلال تطبيق برنامج SPSS لمعالجة البيانات، واختبار الفروض إحصائيًا باستخدام اختبار كا[٢].

ج- أداة البحث

تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان في جمع البيانات التي تتطلبها الدراسة.

قامت الباحثة بتصميم استبيان مكون من ستة أبعاد، تركز أولها على البيانات الأساسية، وتركز الثاني على دعم السلع التموينية، وتضمن الثالث الأسئلة عن دعم الخبز، واستهدف الرابع دعم الطاقة، وانطوى الخامس على أسئلة دعم المواصلات. وأخيرًا تركز البعد السادس على تقييم سياسات الدعم في مصر.

تمت صياغة أسئلة الاستمارة استنادًا إلى الدراسة النظرية، والدراسات السابقة. وتم إجراء دراسة استطلاعية باستخدام الأداة وتطبيقها على ٥٠ مفردة من مجتمع الدراسة. وقد أفادت الدراسة في تعديل الاستمارة وإضفاء مزيد من الضبط والتحديد عليها بفعل ملاحظات مبحوثي العينة الاستطلاعية.

وقد تم إجراء تجربة الثبات على الاستمارة بأسلوب الاختبار وإعادة الاختبار بعد أسبوعين على عينة قوامها ٢٥ مفردة. وكانت نسبة الثبات قدرها ٨٩%.

وقامت الباحثة بتعديل الأسئلة منخفضة الثبات وكان عددها خمسة أسئلة، بمزيد من التحديد لبدائل الإجابة وضبط الصياغات. وقد بلغ حجم العينة التي طبق عليها الاستبيان ٥٦١ مفردة من المجتمع المصري.

٩. الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت ظاهرة موضوع الدعم في مصر تبعًا للتخصص العلمي إلى:

المحور الأول الدراسات الاقتصادية

- دراسة أحمد عز الدين حول "دولة الرفاه في مصر: ١٩٩٥-٢٠٠٥" (أحمد عز الدين، ٢٠١٤، ٥٣-٦٦) طبقت هذه الدراسة تصنيف أنظمة دول الرفاه الذي وضعه إسبينغ-أندرسن عام ١٩٩٠ على دولة الرفاه في مصر. وهي تحلل العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع خلال العقد ٢٠٠٥-١٩٩٥، الذي تميز بالتحول نحو اقتصاد السوق ومواجهة الإرث التاريخي للدور الاجتماعي للدولة. وتعتمد منهجية الدراسة مزيجًا من التحليلات الكمية والنوعية في تناولها خصائص سبعة أنظمة رئيسية للرفاه وشبكات الأمان الاجتماعي في مصر. وتشير النتائج إلى أن أفضل توصيف لدولة الرفاه الحالية في مصر أنها غيرِّ منظمة"، حيث الإعانات الاجتماعية محصورة بالعمل في القطاع المنظم، ما يجعل الأسرة والمؤسسات الدينية وشبكات المحسوبية تقوم بأدوار مهمة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للقطاع غير المنظم ذي الحجم الكبير.
- دراسة محمود أمين حول كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر (محمود أمين، ٢٠٠٩) التي اتجهت إلى بحث الجوانب المختلفة للدعم الحكومي وأنواعه في مصر والأهداف المتحققة منه مثل تخفيف حدة الفقر وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية وتحقيق الاستقرار السياسي، وانتهت إلى عدد من النتائج أهمها الكشف عن انخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، من حيث عدم العدالة بين الطبقات الاجتماعية وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه.
- دراسة هناء القاضي حول سياسة دعم الاستهلاك في مصر (هناء القاضي،٢٠١١) التي أكدت أن الدعم ما زال يمثل حاجة ملحة لمستويات الدخول المنخفضة في مصر بما يتطلب انتهاج سياسة مالية واقتصادية لدعم استهلاك السلع الغذائية من وجهة نظر متلقي الدعم وذلك تجنبًا لما انتهت إليه الدراسة من مشكلات تقترن

بالنظام الحالي المتبع من حيث عدم كفاءة منظومة التوزيع وتسرب قدر كبير من الدعم بصورة غير قانونية.

- ودراسة عبير الشناوي The implications of phasing out energy subsidies in Egypt التي حاولت تقييم الآثار المترتبة على التخلص التدريجي من دعم الطاقة (Aberdeen Elshennawy, 2014, pp. 855-866). وسعت أيضًا إلى تقييم عدد من السياسات المصممة لتخفيف العبء على المستهلكين. وقد استخدمت منهجية اقتصادية رياضية وانتهت إلى أن البديل الأمثل لتحقيق الهدف يتمثل في تبني سياسة الإلغاء التدريجي كدعم الطاقة جنبًا إلى جنب مع القضاء التدريجي للرسوم الجمركية للحد من عبء إزالة الدعم إلى حد كبير.
- ودراسة رشا رمضان وألبان توماس[1] (Racha Ramadan, Alban Thomas, 2011, pp. 638-646) – التي استهدفت تقييم إصلاح برنامج دعم الغذاء في مصر باستخدام منهج الطلب المختلط لتحليل هيكل نمط استهلاك الأسر المعيشية وقد أخذ النموذج في الاعتبار أنواع السلع الداخلة في الدعم. وقد عرض الباحثان الآثار السلبية لما يعرف بإصلاح الدعم على الفئات محدودة الدخل لما ينطوي عليه من انتقاص من قيمة الدعم الذي يحصلون عليه.

المحور الثاني: الدراسات السوسيولوجية

- دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول "الدعم الحكومي للسلع والخدمات" (نجوى الفوال، نجوى خليل، ٢٠٠٨) هدف الاستطلاع إلى معرفة مدى إقبال الجمهور العام على السلع والخدمات المدعمة، بالإضافة إلى مدى كفاية هذه السلع والخدمات وجودتها من وجهة نظرهم، كذلك الوصول لمعرفة رأي الجمهور العام في الفئات التي يغطيها الدعم ومدى استحقاقهم لهذا الدعم. وتتكون عينة الاستطلاع من أرباب الأسر المصرية على مستوى الجمهورية، حيث

تمثل إطار العينة في الأسر المعيشية المقيمة داخل حدود الجمهورية دون المحافظات الحدودية، موزعة على عشرين محافظة من محافظات الجمهورية، بحيث أصبح حجم العينة الكلية (٢٤٢١) أسرة. وقد كشفت نتائج الاستطلاع أن نصف أفراد العينة الذين لديهم بطاقات ذكروا أن أسعار السلع التموينية على الرغم من انخفاضها، غير مناسبة لدخولهم، مع إقرار غالبية المبحوثين من واقع نتائج الاستطلاع أن الأسعار أقل من مثيلاتها في السوق الحر، كما طالبت غالبية العينة باستمرار نظام البطاقات الحالي بوصفه وسيلة للحصول على السلع منخفضة الأسعار، كما تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الدعم السلعي تذهب إلى أصحاب الدخول المرتفعة ؛ نتيجة عدم الدقة في استهداف الفقراء، كما أظهرت النتائج عدم وصول الغاز الطبيعي إلى كثير من المناطق الجغرافية، بحيث يصبح الاعتماد على أنابيب البوتاجاز أو مواقد الغاز.

كما تشير نتائج الاستطلاع إلى حقيقة مهمة مؤداها أن غالبية من لديهم أبناء في مرحلة التعليم يعتمدون على التعليم الحكومي المدعم من الدولة (٨٩.٦%)، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى أهمية استمرار هذا الدعم، كما وضح الاستطلاع أن غالبية المشتركين في التأمين الصحي (المشتركون أقل من نصف العينة) مشتركون أيضًا في تأمين صحي تدعمه الدولة، في حين جاء في المرتبة الثانية أولئك المستفيدون من التأمين الصحي على أبنائهم الملتحقين بالمدارس وتدعمه الدولة، وهذا يظهر أهمية استمرار هذا النوع من الخدمات المدعومة للمواطنين وتحسينها، حيث أظهرت النتائج عدم رضا ثلث المشتركين في التأمين الصحي عن نوع الخدمة المقدمة فيه.

- وقد تواكب مع تلك الدراسة استطلاع رأي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول قياس تطوير منظومة الدعم في مصر (قياس تطوير منظومة الدعم في مصر، ٢٠٠٨).

تعقيب على الدراسات السابقة:

وتشـــير نتائج الدراسات إلى:

- إن أفضل توصيف لنظام الدعم، أو ما أسمته بعضها دولة الرفـــاه، فـــي مصر أنها غير منظمة"، حيث الإعانات الاجتماعية محصورة بالعمل في القطاع المنظم، ما يجعل الأسرة والمؤسسات الدينية وشبكات المحسوبية تقوم بأدوار مهمة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للقطاع غير المنظم ذي الحجم الكبير.
- انخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث عدم العدالة بين الطبقات الاجتماعية وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه.
- أن الدعم ما زال يمثل حاجة ملحة لمستويات الدخول المنخفضة في مصر بما يتطلب انتهاج سياسة مالية واقتصادية لدعم استهلاك السلع الغذائية من وجهة نظر متلقي الدعم
- عدم كفاءة منظومة التوزيع وتسرب قدر كبير من الدعم بصورة غير قانونية.

ويمكن القول إن هذه الدراسات قد التزمت بالمدخل الاقتصادي لتناول موضوع الدعم في مصر شأن العديد من الدراسات الأخرى التي انتهت إلى نتائج مشابهة[٢]. وقد نحت معظمها منحى كميًا في التناول وافتقدت البعد السوسيولوجي إلى حد بعيد.

- بينما اتفقت نتائج دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول "الدعم الحكومي للسلع والخدمات" واستطلاع رأي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول قياس تطوير منظومة الدعم في مصر، حول معرفة معظم المبحوثين بوجود الدعم، وأن معظمهم غير راض عن هذا النظام بسبب عدم كفايته حيث تناولا موضوع الدعم من خلال رؤية اجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية هاتين الدراستين فإنها لم تضعا في اهتمامهما تأثير المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي قد تؤثر على استفادة أو رضا المبحوثين إزاء نظام الدعم، الأمر الذي تسعى الدراسة الراهنة لتحقيقه. والتأكيد على البعد الاجتماعي لمنظومة الدعم في مصر من حيث كفايته ومدى الرضا عنه من قبل المجتمع المصري من فئاته الاجتماعية كافة وبصفة خاصة محدودي الدخل.

١٠. التوجه النظري للدراسة

كان اهتمام العلماء متصلاً بحقيقة أن أنظمة الرعاية الاجتماعية تختلف بشكل كبير بين الدول، وبأن نفقات الضمان الاجتماعي، باعتبارها شكلاً من أشكال إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، هي عادةً أكثر مصدر للصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخطيرة. وتنطوي أنظمة الدعم والرعاية الاجتماعية أيضًا على بعض القضايا الأخلاقية الأساسية عن العدالة، وطبيعة الدولة الحديثة، وعلاقتها بمواطنيها. ونتيجة لذلك، تخلط النظريات التي تتناول الدعم والرعاية الاجتماعية عادةً بين الرؤى المعيارية والأيديولوجية مع البحوث التجريبية.[٣] (Newton, Van Deth,322- 323)

ويشرح هذا الاتجاه المسارات المختلفة التي اتخذتها برامج الضمان الاجتماعي في مختلف البلدان على أساس صراعات السلطة بين فئات المجتمع. ومن الأمثلة المعروفة لهذا الاتجاه؛ عمل العالم السياسي الدنماركي كاستا إيسبنج أندرسن.Andersen فمن وجهة نظره، أن الدور والموقع التاريخي للحركة العمالية كانا حاسمين، خصوصًا من حيث مواردها وقدرتها على تعبئة العمال. فقد أُجبرت النخب الاجتماعية المعارضة والرأسماليون، وبعض الكنائس، والسياسيون على التوافق مع سياسات إعادة التوزيع إذ واجهوا حركة عمالية قوية. وبما أن تقسيم السلطة يتغير في البلدان المختلفة وفقا لظروفها التاريخية، فمن المحتمل أن تنشأ برامج ضمان اجتماعي مختلفة.

وهناك تطوير خاص من هذا الفكر يحاول تفسير حالة عدم وجود صراع سياسي بين العمال والرأسماليين في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر. ففي ذلك

الوقت، كانت بريطانيا الأكثر تقدمًا في الاقتصاد الرأسمالي في العالم، وهي بالتحديد المكان حيث توقعت النظرية الماركسية الحركة الثورية للطبقة العاملة. ومع ذلك، كان العمال البريطانيون أى شيء إلا أن يكونوا ثوارًا. وعلى العكس من ذلك، كان معظمهم محافظين نسبيًا ويؤيدون بقوة ما يعتبره الماركسيون "الإمبراطورية الرأسمالية" والحرب العالمية الأولى، التي اشتعلت أساسًا لأسباب رأسمالية وفقًا للينين Lenin. ومؤدى هذا أن بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت تستطيع أن تدفع أجورًا عالية وتمول بعض خدمات الرعاية الاجتماعية الأولية حيث كانت تخرج أرباحًا ضخمة من خلال استغلال مستعمراتها. وأبقى هذا العمال البريطانيين في غاية السعادة والانصياع، حتى إن بعضًا منهم تحول إلى الثورة المضادة ودعم أنصار الإمبراطورية والحرب العالمية الأولى[٤] (Newton, Van Deth, 323).

يرى الفكر الاشتراكي نظم الدعم والرعاية الاجتماعية باعتبارها وسيلة يمينية تمكن النظام الرأسمالي أن ينجز وظيفة –حيث يحافظ على سكان عاملين أصحاء ومتعلمين– دون الحاجة إلى الاعتماد على القوة أو أن يدفع الكثير لتحقيق ذلك. واستنادًا إلى تلك الرؤى، ترى الباحثة أن نشأة دولة الرفاهية الاجتماعية قد انطوت دائمًا على صراعٍ حاد بين العمال أو الفقراء وأصحاب العمل أو الأغنياء ومن ثم يمكن النظر إليها بوصفها آلية رأسمالية لتخفيف حدة الصراع بين الطرفين، وبالتالي استبعاد احتمالات الثورة ضد الطبقة/الطبقات المسيطرة.

وترى الباحثة أن بروز نظم الدعم والرعاية الاجتماعية، في البلدان المختلفة يُعد سبيلاً للحد من الفقر ولكن ليس تلافيه أو القضاء عليه. وهكذا انصرفت التفسيرات الليبرالية إلى الجوانب الفنية لتحسين نظم الرعاية الاجتماعية والدعم. ولم يكن لتلك التفسيرات أن تتناول بشكل أعمق الجدوى الاجتماعية لتلك النظم من حيث دورها في تكريس التفاوت الاجتماعي والإبقاء على البناء الطبقي القائم على

الظلم والتمييز ضد الفقراء الذين تستهدفهم تلك النظم ببعض الدعم والعطاء بما يحول بينهم وبين إدراكهم لواقعهم الطبقي ومن ثم تطوير وعيهم وتنامي توجهاتهم الثورية.

– ثانيًا. واقع الدعم في مصر: إطار نظري

يعود نظام دعم الفقراء في مصر إلى عام ١٩٤١، على عكس التصور السائد الذي يربطه بثورة يوليو ١٩٥٢، وقتها ارتفعت أسعار السلع الغذائية بفعل الحرب العالمية الثانية، فاستوردت الحكومة كميات كبيرة من الدقيق والقمح من أستراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة، ثم توسعت في البرنامج الذي شمل جميع المواطنين، ليشمل السكر والكيروسين والزيت والشاي باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهريًا، وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة، ولعل السبب في الربط بين الدعم والثورة هو التوجه الاجتماعي للنظام الناصري الذي أقر مجانية التعليم وأكد مجانية العلاج بوصفهما أهم أشكال الدعم وأكثرها شيوعًا.

لقد توسعت الدولة في التزامها بتقديم السلع والخدمات كافة للمواطنين مع تطبيق القوانين الاشتراكية في مطلع الستينيات، فضلاً عن سيطرتها المركزية على السوق، الأمر الذي اكتسب مزيدًا من القوة والعمق بفعل حرب يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من جهود لتوجيه الاقتصاد نحو معركة تحرير الأراضي المحتلة.

ومنذ حرب ١٩٦٧، وإلى لحظتنا هذه استمر نظام الدعم وتوسعت قيمته ومجالاته (على الأقل من الناحية الاسمية) ليصبح في قلب المعركة السياسية والاجتماعية التي اشتعلت بتطبيق أولى حزم تفكيك رأسمالية الدولة الناصرية في اتجاه اقتصاد السوق في يناير ١٩٧٧، والتي تواصلت منذ حينها بتدشين سياسات الانفتاح الاقتصادي. (وائل جمال، ٢٠١٢، ٤)

وتشكل فكرة انسحاب الدولة من الأسواق – بما يعنيه ذلك من رفع يديها عن الأسعار وعن اتخاذ أية سياسات تقيد يد السوق في تحديدها – مرتكزًا أساسيًا

لسياسات "التحرير الاقتصادي"، التي انتهجتها مصر على مدى العقود الماضية، وكانت هذه الفلسفة – جنبًا إلى جنب مع إعطاء الأولوية لـــــ "الانضباط في مالية الحكومة" بما يعنيه ذلك من ضرورة تحجيم عجز الموازنة– عنصرًا أساسيًا في سياسة الحكومات المصرية منذ ١٩٧٧ وحتى لحظتنا هذه، ومنذ أول تعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي في ١٩٧٦، كان السعي إلى تقليص الدعم هدفًا أساسيًا للسياسة الاقتصادية، وكان الاستقرار السياسي هو العائق الأول أمامه والمحدد الرئيسي له، خاصة بعد تجربة الانتفاضة الشعبية في يناير ١٩٧٧، التي جاءت رد فعل على المحاولة الأولى لإلغائه (وائل جمال، ٢٠١٢، ٤).

جاء قرار الحكومة برفع الأسعار في يناير ١٩٧٧ على عدد من السلع (مثل الخبز الفينو، الدقيق، السكر، والأرز والشاي، والبنزين، وأجرة المواصلات العامة) باعتباره جزءًا من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي في ١٩٧٦ لتخفيض الدعم، وذلك لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية. وكان رد الجماهير فوريًا بانتفاضة كبيرة شملت محافظات عديدة في مصر معبرة عن غضب شعبي عارم تجاه تخلي الدولة عن وعودها بتحقيق الرخاء للمواطنين من خلال تطبيق سياسة الانفتاح. ولم تتوقف الانتفاضة حتى تراجعت الحكومة عن قرارها وأعيدت الأسعار إلى ما كانت عليه في السابق. بل إن السادات قام بعدها بتوسيع نظام الدعم وتوسيع توزيع الدقيق من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

مرحلة خفض الدعم

مع بداية الثمانينيات ارتفعت قيمة الدعم عمومًا، حتى إن قيمة الدعم الموجه إلى السلع التموينية وصلت إلى ١.٦ مليار جنيه سنويًا، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بزيادة الأسعار العالمية لمعظم السلع من جهة، وبتزايد عدد أصناف السلع التي يشملها الدعم. في عام ١٩٨٢ بدأ العمل على ما سمي "بإصلاح نظام الدعم"، وذلك لأن الحكومة كانت ترى أن حجم الدعم هو السبب الرئيسي في العجز في الموازنة العامة.

ولكن، بعد درس انتفاضة ١٩٧٧ قررت الحكومة العمل على إستراتيجية طويلة المدى متدرجة في خفض الدعم، بافتراض أن التغيير التدريجي لن يجعل المواطنين يحسون بالتغيير الحاد في مستوى المعيشة. ومنذ بداية الثمانينيات بدأ العمل بتطبيق هذه الخطة والتي شملت عددا من الإجراءات. (الدعم في مصر، مركز الدراسات الاشتراكية).

١) البدء بتخفيض تدريجي لعدد السلع المدعمة، ففي عام ١٩٨٠ كان نظام الدعم يغطي نحو ٢٠ صنفًا، في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ تم إزالة الدعم عن السمك والدجاج واللحوم المجمدة والشاي، والأرز، وبدأ الارتفاع التدريجي في سعر تذاكر المواصلات العامة، وأسعار البنزين والكهرباء. وبعام ٩٧/١٩٩٦ كان هناك أربع أصناف فقط من السلع الغذائية مدعمة وهي العيش البلدي، والدقيق البلدي، والسكر، وزيت الطعام، بينما أخذ الدعم على السلع والخدمات الأخرى في التناقص على نحو ما حدث من ارتفاع في مصروفات الدراسة.

٢) استمرت الحكومة في تخفيض الدعم على السلع والخدمات كافة، وعلى سبيل المثال شرعت في تقليص عدد الأشخاص الذين يملكون بطاقات التموين والمستحقين للدعم الغذائي. في عام ١٩٨١ ومرة أخرى في ١٩٩٤ قام وزير التجارة والتموين بتقليص عدد حاملي البطاقات، كما قامت الوزارة في عام ١٩٨٩ بالتوقف عن تسجيل المواليد الجدد في نظام الدعم. وقد تم خفض عدد المستفيدين من ٩٩٪ في بداية الثمانينيات إلى ٧٠٪ في ١٩٩٨.

٣) عمدت وزارة التجارة والتموين إلى خفض عدد المستفيدين من خلال تصنيف بطاقات التموين إلى مجموعتين: البطاقات الخضراء وتستحق دعمًا كاملا ويستهدف محدودي الدخل، والبطاقات الحمراء وتستحق دعمًا جزئيًا وتخصص لشرائح المواطنين أصحاب الدخل الأعلى مثل المستثمرين من أصحاب المحال أو الأراضي أكثر من ١٠ أفدنة.

٤) تعاملت الحكومة مع الدعم على الخبز بإستراتيجية خاصة، لا سيما وأن الخبز والدقيق الأبيض في مصر يمثلان ٤٢% من إجمالي السعرات الحرارية للاستهلاك في المناطق الحضرية. وقد بدأت الحكومة وعلى مدى السنوات بالتغيير فقد ارتفع سعر الخبز من قرش إلى قرشين للرغيف في ٨٤/١٩٨٣، ومرة أخرى في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ زاد إلى ٥ قروش. كما قامت الحكومة، بدون أي إعلان مسبق، بإنقاص وزن الرغيف من ١٥٠ إلى ١٣٠ جرامًا، وكذلك قامت بتصنيف درجات جودة مختلفة للعيش وبالتالي إتاحة الفرصة للسوق لإنتاج وبيع خبز ذي جودة أعلى وبسعر أغلى للأسر الأغنى، بينما يبقى الخبز الأقل جودة للفقراء. وفي عام ١٩٩٢ الحكومة رفعت الحكومة الدعم عن الخبز ذي الجودة المرتفعة ثم اتبعت ذلك برفع الدعم عن الخبز الشامي. وكانت نتيجة هذه الخطوات هي الخفض الكبير لعدد السلع المدعمة وكذلك لقيمة الدعم الكلي.

كما شهدت هذه المرحلة استمرارًا في خفض الدعم عن سلع وخدمات أخرى كأسطوانات الغاز، وأسعار استهلاك الكهرباء. وارتفعت تكاليف التعليم والعلاج التي استمر الحديث عن مجانيتها في الوقت الذي تدنت جودتها وانخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي عليها، ومن ثم تدنت الاستفادة الحقيقية التي يحظى بها المواطن منها (Dalibor Rohac, 2013, pp1-4).

أقسام الدعم وقيمتها

تقوم الحكومة في مصر بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، إما بصورة ظاهرة أو ضمنية. ويهدف الدعم عمومًا إلى دعم مستويات معيشة الفقراء من ناحية، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع. ويقصد بالدعم الظاهري الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة صريحة إلى جانب النفقات في الموازنة العامة للإنفاق، وهو إما دعم مباشر لسلع وخدمات أساسية مثل أصناف من السلع الغذائية، القروض الميسرة للإسكان، خدمات التأمين الصحي

للطلاب، أو دعم غير مباشر لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية مثل هيئة السكك الحديد، والكهرباء، وهيئة النقل العام، حيث تقوم الحكومة من خلال الخزانة العامة بتسديد الفرق بين سعر التكلفة والسعر الذي تقدم به الخدمة. أما الدعم الضمني، فهو لا يظهر في ميزانية الحكومة بشكل صريح مثل دعم أسعار منتجات البترول، والكهرباء وبعض الخدمات مثل التعليم والصحة، كما يعبر عنه عادة معدلات الضرائب المخفضة، والإعفاءات الضريبية.(Dalibor Rohac, 2013, pp1-4)

أظهر مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ارتفاع قيمة الدعم بنسبة ٥٧.١%، ليسجل في موازنة عام ٢٠١١ –٢٠١٢ نحو ١٣٢.٣ مليار جنيه مقارنة بـــ ٧٤.٢مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧ –٢٠٠٨. بيد أن هذا الارتفاع لم يكن حقيقيًا ذلك أن نصيب الدعم من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ٩.٨% في العام المالي ٢٠٠٨ ليبلغ ٨.٨% في العام المالي ٢٠١٢. وقد كان هذا استمرارًا لمسيرة الخفض التدريجي للدعم منذ عام ١٩٩١/١٩٩٠. (منظومة الدعم في مصر: حقائق وآراء، ٢٠١٢)

وتوضح البيانات "أن دعم المواد البترولية استحوذ على نحو ٧٢.٢% ليصل نصيب السولار منه إلى نحو ٤٨% من إجمالى الدعم الموجه للمواد البترولية في الموازنة السابقة، بينما استحوذ البوتجاز على حوالي ١٤%، أما البنزين فاستأثر بنحو ١٣.٢% ويتم استهلاك نحو ٣٦ مليون أنبوبة بوتجاز شهريًا. وأشار التقرير إلى انخفاض نصيب دعم الخبز في موزانة عام ٢٠١١ –٢٠١٢ من إجمالى الدعم ليصل إلى٨.٢% مسجلا نحو ١٠.٨ مليار جنيه مقارنة ١٥.٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.. لافتًا إلى أن ٨١% من نسبة الأسر تستهلك الخبز المدعم بمتوسط نحو ١٢.٦ رغيف للأسرة يوميًا، واحتلت نسبة الدعم الموجه للسلع التموينية "بدون رغيف الخبز" خلال عام ٢٠١١ –٢٠١٢ نحو ٦.١ %. وأشار التقرير إلى أن ٨٢.٢% هي نسبة الأسر التي تمتلك بطاقات تموينية. بينما يعاني ١٩% من الأسر

من مشكلات عند استخدامها للبطاقات فضلا عن وجود حالة عدم رضا عن كميات السكر والشاي والأرز المقدمة على بطاقات التموين، مقابل الرضا عن الزيت. وأوضح التقرير أن قيمة دعم نشاط الصادرات ارتفعت من ملياري جنيه في موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٤.٢ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ أي نحو٤.٥% من إجمالي الدعم إلا لكن في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ شهدت القيمة انخفاضًا ليصل إلى نحو ٢.٥ مليار جنية في موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١، فضلا عن توجيه الدولة لدعم بعض وسائل النقل العام حيث ارتفعت قيمة دعم النقل المخصص فى القاهرة إلى٥٧.١%، بالإضافة إلى دعم الإسكان الذي بلغ نحو ١.٥ مليار جنيه في موازنة العام الأخير[٥]. (منظومة الدعم في مصر: حقائق وآراء، ٢٠١٢)

– معضلة الدعم الذي لا يصل لمستحقيه

إلى جانب الانحياز البالغ في تركيبة دعم الطاقة وبعض مكونات الدعم الاجمالي في الموازنة المصرية، يكشف دعم المواد الغذائية عن تشوه أعمق في توجيهه وطبيعة المستفيدين منه. كما أن حجم التسرب من دعم الغذاء (٢١ مليارًا في ٢٠٠٩/٢٠٠٨) وصل إلى ٥.٥ مليار منها ٣.٧ مليار فقط من خلال الخبز البلدي المدعوم، يحصل عليها الأغنياء أو تقتنص من خلال السوق السوداء للدقيق المدعوم.

الأكثر من ذلك، يحابي دعم المواد الغذائية الحضر والقاهرة على وجه الخصوص على حساب الريف والصعيد، وهي المناطق التي تضم العدد الأكبر من الفقراء. ففي عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حصلت القاهرة على حصة من الدعم تتجاوز النصيب العادل بحسب عدد سكانها، بينما حصلت كل محافظات الصعيد على حصة أقل مما يستحق عدد سكانها، وفقًا لتقرير البنك الدولي.

وقد استخدمت حكومة نظيف هذه الحقائق للتدليل على المشكلات التي تعتري نظام الدعم، معلنة عن ضرورة إعادة توجيهه لمستحقيه عبر إلغاء الدعم العيني وتحويله إلى نقدي. لكن هذا التصور قوبل برفض شعبي نابعًا من شك، يقوم على

أساس سياسي متين في أن الغرض الأساسي هو تقليص الدعم لخدمة أغراض خطة تقليص عجز الموازنة.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الدعم بعيوبه ظل ضروريًا بسبب دوره المحوري في حماية الفقراء. ويمكن القول إن دعم الغذاء مكن ٩% من المصريين من الصمود فوق خط الفقر في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، على الرغم من أنه يشكل نسبة ضئيلة من قيمة الاستهلاك بالنسبة للفرد. "بدون دعم الغذاء خاصة الخبز البلدي، كانت نسبة الفقر في مصر سترتفع من ٢٠% إلى ٣٠% من عدد السكان". ومن ثم، فإنه على الرغم من اتسام نظام الدعم "بانخفاض الكفاءة الاقتصادية"، فإنه "يحقق فوائد عديدة، منها تخفيض الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي. فقد ساهم دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية لصالح ١٢.٦ مليون أسرة (في تاريخه) في انخاض نسبة الفقراء. كما ساعد دعم الخبز البلدي على إبقاء نحو ٧٣٠ ألف نسمة فوق خط الفقر. ووفر دعم السلع الغذائية الأساسية حوالي ٤٠% من احتياجات محدودي الدخل من السعرات الحرارية".(وائل جمال،٢٠٠٥، ١١)

ثالثا. نتائج الدراسة الميدانية

١. مواصفات العينة

راعت الباحثة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي إلى حدٍ كبير، على نحو ما يبدو من مواصفات العينة:

- فمن حيث السن: يقع معظم أفراد العينة في الفئة العمرية من ٢٠– ٥٠ سنة، بنسبة ٧٠% من إجمالي العينة، أما الفئة العمرية التي تقع ما بين ٥٠ سنة فأكثر فبلغت نسبتها ١٣.٩% من إجمالي العينة، ولعل هذا التوزيع يتفق مع أن العينة كانت من الأفراد المعيلة.

- وتبعًا للنوع، جاء توزيع العينة متماثلا إلى حد كبير مع نظيره في المجتمع الأصلي، فقد جاءت نسبة الإناث ٤٦.١%، أما الذكور فكانت نسبتهم ٥٣.٩% من إجمالي العينة.
- من حيث مستوى التعليم: كشفت استجابات المبحوثين عن ارتفاع كبير في مستوى التعليم الجامعي في العينة بنسبة تناهز الثلثين، في حين بلغت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط وفوق متوسط ما يربو على خُمس العينة، وكانت نسبة الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة والأميين ما يربو على ١٣% من إجمالي العينة.
- وبخصوص الحالة الاجتماعية: كشفت نتائج الدراسة بأن أكثر من ٤٥%، من أفراد العينة متزوجين، و١٢% من فئة المطلقين والأرامل؛ بينما وصلت نسبة المتزوجين من أفراد العينة ٤٢%.
- وأخيرًا، كشف توزيع العينة حسب الدخل الشهري، وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقًا لمستوى الدخل كان ٤٢% في الفئة الدنيا التي تحصل على أقل من ١٠٠٠ جنيه شهريًا، بينما بلغت نسبة من يحصلون على دخل يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيه نحو ٣٢%؛ أي أن ثلاثة أرباع العينة تحصل على دخل أقل من ١٥٠٠ جنيه شهريًا. أما أولئك الذين تخطى متوسط دخلهم ٢٠٠٠ جنيه فبلغت نسبتهم ١٢% من إجمالي العينة.

ويعكس التوزيع السابق انخفاض الدخل الفردي لمعظم الشرائح والفئات الاجتماعية في مصر. وهذا ما أوضحه تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩م؛ إن السكان الذين يعانون الفقر المدقع في مصر من عام ٢٠٠٠ -٢٠٠٧م، أي بأقل من دولارين في اليوم، لا يقلون عن ١٨.٤% من إجمالي السكان. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ١٧٧) ويعد انخفاض دخل الفرد مؤشرًا من مؤشرات التخلف وهذا يعكس حقيقة مؤداها أن الدخل القومي لم يكن يزيد بمعدل مرتفع عن معدل النمو السكاني

على مدى سنوات متتابعة، وأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين قد اقترنت بدرجة عالية من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع. (طلال البابا، ١٩٨٣)

- وقد تنوعت مهن المبحوثين في العينة بين وظائف حكومية بلغت نسبتها نحو ٢٠%، ووظائف قطاع خاص تجاوزت ١٥%، ومتقاعدين ٧.١%، وأعمال تجارية ٥%، وأعمال فنية ٥.٢%، وأعمال خدمات ٤.٨%، وأعمال كتابية ٣.٤%، أما الذين قرروا أنهم لا يعملون فبلغت نسبتهم أكثر من ثلث العينة، مما يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع المصري، بيد أن هذا الرقم يتجاوز مثيله في المجتمع الأصلي نظرًا لأن بعض الذين يمارسون مهنًا غير حكومية أو مؤقتة أو لا يرضون عنها يعتبرون أنفسهم في عداد البطالة على الرغم من أنهم من الناحية الفعلية ليسوا كذلك.
- وعلى صعيد المستوى الاقتصادي فقد كان ٢٧.٥% من العينة من ذوي المستوى المنخفض، و٣٧.٥% من متوسطي المستوى، أما ذوو المستوى الاقتصادي المرتفع فقد بلغت نسبتهم ٣٥.٢% من إجمالي العينة.

٢. واقع الدعم فى مصر:

تدور الدراسة الراهنة حول دعم السلع الغذائية، ودعم الخبز، ودعم الطاقة، ودعم المواصلات، لما لهم من أهمية يومية في حياة المواطن المصرى. وسوف نعرض لما قرره المبحوثون بشأنها فيما يلي:

أ- دعم السلع التموينية

يمثل دعم السلع التموينية أقدم صور الدعم في مصر وأكثرها شيوعًا بالنسبة للفقراء. وتتجلى أهميته في ضمان الحصول على عدد من السلع الأساسية بأسعار رمزية أقل من قيمتها الحقيقية. وتتمثل تلك السلع بشكل أساسي في الأرز والزيت والسكر والشاي.

جدول (١) أسباب اعتماد الأسر المصرية على السلع والخدمات المدعمة

البيان / النسبة	التكرارات	النسبة
قلة الدخل	٥٠٢	٨٩.٦
جودة السلع المدعمة	٥٨	١٠.٤
المجموع	٥٦٠	١٠٠.٠

تشير النتائج إلى تأكيد نحو ٩٠% من أفراد العينة أن اعتمادهم على السلع والخدمات المدعمة مبعثه قلة الدخل، وهي سمة غالبة على العينة ومناظرة لما يسود المجتمع المصري ككل. ومن ثم فإن أولئك الذين قرروا أنهم يلجأون لتلك السلع والخدمات لجودتها يكادون يقررون أنهم يتعذر عليهم الحصول على ما يفوقها جودةً بفعل الفقر أو انخفاض الدخل.

ويؤكد ٤٣.٤% من المبحوثين أن الحكومة تقوم بزيادة الدعم على السلع والخدمات خلال الأزمات بما يكشف عن جوانب خلل أو فساد في السوق يفرز تلك الأزمات التي يندر وقوعها في الأسواق المنضبطة التي تتسم بالشفافية ولا تخضع للاحتكار. وذهب نحو ثلث العينة إلى أن الحكومة تزيد من الدعم خلال المناسبات، وأخيرًا قرر ربع العينة أن الحكومة تزيد من الدعم للأسرة بزيادة عدد أفرادها.

وبشأن تأثير الظروف السياسية والأحوال المجتمعية للبلاد على نظام الدعم، قرر ٥٦% من العينة أنها تؤثر على هذا النظام وكفاءته فيما يعد انعكاسًا لما شهده هذا النظام من توسع وكفاءة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم ما أصابه من تراجع في العقود التالية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي ثم الإصلاح الاقتصادي المقترن بخفض الإنفاق العام.

ومع ذلك فقد قرر نحو ٤٤% من إجمال العينة أن هذا النظام لا يتأثر بتلك الظروف كونهم ما زالوا يحصلون على السلع والخدمات المدعمة على الرغم من تغير

الظروف، ويبدو أن هؤلاء لم يأخذوا معيار الجودة في الاعتبار. فالدولة ظلت ملتزمــةً بتقديم الدعم دومًا بيد أن تراجع قدرتها على الإنفاق قد انعكس على جــودة الســلع أكثر من كم السلع.

ولم يتأثر بهذا الكم إلا أصحاب بعض المهن كالتجار الذين تم تخفيض الــدعم عليهم في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات ثم إلغاؤه.

جدول (٢) امتلاك البطاقة التموينية

البيان / النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	٣٨٦	٦٨.٩
لا	١٧٤	٣١.١
المجموع	٥٦٠	١٠٠.٠

قرر أكثر من ثلثي العينة أنهم يمتلكون بطاقة تموينيــة، مقابــل ٣١.١% لا يمتلكونها، الأمر الناجم عن الشروط التي ضيقت من نطاق الفئات المستحقة للدعم بأن استبعدت فئات الدخل أقل من ١٢٠٠ جنيه شهريًا فأخرجت الكثير من الموظفين من نطاق الدعم، فضلاً عن الكثير من أصحاب المهن الحرة.

جدول (٣) حرص المواطنين على شراء الحصة التموينية بصورة دائمة

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة للمجموع
نعم	٢٩٤	٧٦.٢	٥٢.٥
لا	٩٢	٢٣.٨	١٦.٤
مجموع المشترين	٣٨٦	١٠٠.٠	٦٨.٩
غير مطلوب	١٧٤	--	٣١.١
المجموع	٥٦٠	--	١٠٠.٠

أكد أكثر من ثلاثة أرباع مالكي البطاقات التموينية حرصهم على شراء الحصة التموينية بصورة دائمة، مقابل نحو ٢٤% من مالكي البطاقات أظهروا عدم حرصهم على ذلك، فيما يعبر عن أنهم لم يستشعروا قدرًا من الرضا – على نحو أو آخر – عن تلك السلع التموينية بما يدفعهم للحرص عليها.

جدول (٤) مدى توافر السلع الغذائية المدعومة في المكاتب التموينية بصورة مستمرة

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة
نعم	١٢٠	٣١.١	٢١.٤
لا	٨٩	٢٣.١	١٥.٩
أحيانًا	١٧٧	٤٥.٩	٣١.٦
مجموع المستفيدين	٣٨٦	١٠٠.٠	٦٨.٩
غير مطلوب	١٧٤	--	٣١.١
المجموع الكلي	٥٦٠	--	١٠٠.٠

وبالنظر إلى مدى توافر السلع الغذائية في المكاتب التموينية بصورة مستمرة، قرر ثلث المستفيدين أنها متوافرة بالفعل، في حين قرر نحو ربع المستفيدين أنها غير متوافرة، وكانت النسبة الأكبر هي التي ذهبت إلى أن السلع المدعومة تتوافر في المكاتب التموينية أحيانًا. والواقع أن تلك الإجابات تؤكد عدم انتظام توافر السلع الغذائية باستمرار بما يعني أن بعض المناطق أو بعض الفترات تعاني ارتباكًا بدرجةٍ أو بأخرى.

قررت النسبة الأكبر من المستفيدين، ما يربو على ثلاثة أرباع المستفيدين، أنه ليس ثمة اهتمام دائم وقوي بإعلام المستهلك بتاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية للسلع التي يحصلون عليها من مكاتب التموين. وقد تفاوت المبحوثون بين التأكيد على أن

هذا الأمر لا يتم مطلقًا، وبين التأكيد على أن هذا الأمر يتم أحيانًا، ومن ثم لا يتم في أحيان أخرى. وتشير تلك النتائج إلى انتقاص يعانيه المستفيدون من الدعم من حقوقهم في الحصول على سلع مضمونة الصلاحية، وبما يحول دون استغلالها في ممارسات فساد قد تعرضهم للخطر.

ومن ناحيةٍ أخرى أكد ما يربو على ثلث المستفيدين فقط أنهم يحصلون على سلع تموينية منضبطة الأوزان والأحجام على نحو ما هو مدون على أغلفتها، بينما تفاوتت استجابات باقي المستفيدين بين تأكيد أكثر من ربع المستفيدين على أنه ليس ثمة التزام بمقاييس أو أحجام للسلع التموينية، وبين ذهاب أكثر من ثلث المستفيدين إلى أن هذا الأمر يحدث أحيانًا وينتفي في أحيانٍ أخرى، الأمر الذي يفتح الباب لممارسات الفساد في إطار توزيع المخصصات التموينية، ويهدر حقوق المواطنين في الحصول على مخصصاتهم كاملةً دون أدنى انتقاص.

وتأكيدًا لتلك الاستهانة بحقوق المواطنين المستفيدين بالسلع المدعومة، قرر ١٨.١% فقط منهم أنه يمارس حقه في إعادة السلعة في حالة عدم سلامتها أو حينما لا تتطابق مع الوزن المقرر، بينما تباينت استجابات أربعة أخماس المستفيدين من الدعم بين تأكيد ٥٦.٥% منهم على أنهم لا يتأتى لهم ممارسة حق إعادة السلعة ناقصة الوزن أو غير السليمة لجهة التوزيع، وبين إقرار ربع المستفيدين تقريبًا أن هذا يحدث أحيانًا وتنتفي إمكانية ممارسته آونةً أخرى.

أكد معظم المستفيدين بالسلع الغذائية المدعومة أن ليس ثمة التزام كامل بالتعبئة والتغليف الجيدين، في حين نفى ٣٧% منهم حدوث ذلك بالمرة، قرر نحو ٤٠% من المستفيدين أنهم أحيانًا يحصلون على سلع جيدة التعبئة والتغليف ويفتقدون ذلك في أحيانٍ أخرى. وفي المقابل، أكد أقل من ربع العينة فقط جودة التعبئة والتغليف للسلع المدعمة. ويبدو أن التباين في إدراك المبحوثين ومن ثم حكمهم على هذا الأمر يعكس تباينًا في مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية، فضلاً عن التباين في الالتزام بمعايير

جودة السلع من آن لآخر ومن مناطق لأخرى دون أن يكون هناك مستوى واحد لضمان جودتها بشكلٍ عام.

جدول (٥) هل بطاقة التموين تساعدك في المعيشة وتحمل عنك أعباء أم أنها بلا فائدة؟

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة للمجموع
نعم	٢٩٥	٧٦.٤	٥٢.٧
لا	٩١	٢٣.٦	١٦.٢
مجموع المستفيدين	٣٨٦	١٠٠.٠	٦٨.٩
غير مطلوب	١٧٤		٣١.١
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

أكد أكثر من ثلاثة أرباع المستفيدين بالدعم على السلع أن بطاقة التموين تساعدهم على تحمل أعباء المعيشة، فيما قرر أقل من ربع المستفيدين أنها لا تحقق لهم هذه الغاية. ويبدو أن ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تزايد الأعباء على الفقراء ومحدودي الدخل قد حد من إحساس الناس بالأثر الإيجابي لبطاقة التموين التي قلت مخصصاتها وتناقصت جودة السلع المربوطة عليها.

ب- دعم رغيف الخبز:

يمثل دعم رغيف الخبز البند الأكثر أهمية في الدعم بالنسبة للفقراء. وتتجلى أهميته في ضمان حصول المواطن الفقير أو محدود الدخل على رغيف الخبز بسعر معقول يتناسب مع محدودية الدخول، ومع كون رغيف الخبز يمثل مكونًا أساسيًا في الوجبات الغذائية لمعظم المصريين، ولا سيما الفقراء.

وقد تجلت هذه الأهمية مع ظهور أنواع أخرى من رغيف الخبز بأسعار وأوزان ومستويات جودة متباينة. فقد بدا عجز شرائح واسعة من المواطنين المصريين عن تدبير احتياجاتهم اليومية من رغيف الخبز خارج منظومة الدعم، التي سعت للحفاظ على سعر الرغيف عند سعر خمسة قروش على الرغم من تأكيد الحكومة أن تكلفته لا تقل عن سبعة أضعاف هذا السعر.

جدول (٦) هل تشترى الخبز المدعم؟

البيان / النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	٢٧٦	٤٩.٣
لا	٢٣٠	٤١.١
أحيانًا	٥٤	٩.٦
المجموع	٥٦٠	١٠٠.٠

قرر أكثر من نصف العينة أنهم يشترون الخبز المدعم مقابل تأكيد ٤١.١% أنهم لا يشترون هذا الخبز. وبطبيعة الحال فإن أولئك الذين لا يقبلون على شرائه لا يفعلون ذلك سعيًا وراء السلع الغالية في حد ذاتها، وإنما لانخفاض جودة الخبز المدعم، أو لصعوبة الحصول عليه.

وبالفعل، فقد أكد ٧٠.٦% من المستفيدين بدعم رغيف الخبز أنهم يجدون صعوبةً في الحصول عليه مقابل ٢٩.٤% فقط لا يستشعرون هذه الصعوبة. ويعكس هذا الأمر عدم وفاء منظومة دعم رغيف الخبز بأهدافها المتمثلة في توفير الرغيف الجيد للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل في مختلف أنحاء الدولة.

وفيما يتعلق بتقييم المستفيدين لرغيف الخبز المدعم، فقد أكد ١١.٨% منهم أنه جيد، وفي المقابل، قرر ٣١.٥% رداءة الرغيف المدعم. في حين أكد أكثر من

نصف المستفيدين أن الرغيف ليس بالجودة كافية. ويعكس هذا الأمر عجز منظومة دعم رغيف الخبز عن توفير الرغيف الجيد للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل.

جدول (٧) مدى كفاية الخبز المدعم الذي يُسمح للأسرة بشرائه

النسبة / البيان	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة للمجموع
كافي	١٤٦	٤٤.٢	٢٦.١
غير كاف	١٨٤	٥٥.٨	٣٢.٨
مجموع المستفيدين	٣٣٠	١٠٠.٠	٥٨.٩
غير مطلوب	٢٣٠		٤١.١
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

وفيما يتصل بمدى كفاية الخبز المدعم الذي يسمح للأسرة بشرائه، فقد أكدت النسبة الأكبر من المستفيدين – ٤٤.٢% – أن الخبز المدعم الذي يُسمح لهم بشرائه غير كاف للوفاء باحتياجات الأسرة من حيث عدد الأفراد وعدد الوجبات. بينما ذهب ٤٤.٢% من المستفيدين أن ما يحصلون عليه من خبز مدعم يتسم بالكفاية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد الأسرة على الخبز يزداد مع انخفاض المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ويقل بارتفاع هذا المستوى حيث تتوافر بدائل الخبز في الوجبات الغذائية.

ج- دعم الطاقة

يمثل دعم الطاقة البند الأكبر في منظومة الدعم، ويعكس أثره على كافة جوانب الحياة بالنسبة للمواطنين بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

جدول (٨) هل تستخدم في منزلك أنابيب الغاز للبوتجاز أم الغاز الطبيعي؟

البيان / النسبة	التكرارات	النسبة
أنابيب البوتجاز	٢٧٠	٤٨.٢
غاز طبيعي	٢٩٠	٥١.٨
المجموع	٥٦٠	١٠٠.٠

لقد أكد ٥١.٨% من المبحوثين أنهم يستخدمون الغاز الطبيعي في منـــازلهم، مقابل ٤٨.٢% يستخدمون أنابيب البوتاجاز. ويوضح ذلك استفادة العينة ككل من الدعم الموجه لأنابيب البوتاجاز أو للغاز الطبيعي المستخدم في المنازل.

جدول (٩) هل تجد صعوبة في الحصول على أنابيب الغاز؟

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة لمستخدمي الأنابيب	النسبة
نعم	١٩١	٧٠.٧	٣٤.١
لا	٢٠	٧.٤	٣.٦
أحيانًا	٥٩	٢١.٩	١٠.٥
مجموع مستخدمي الأنابيب	٢٧٠	١٠٠.٠	٤٨.٢
غير مطلوب	٢٩٠		٥١.٨
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

قررت النسبة الأكبر من مستخدمي أنابيب البوتاجاز – ٧٠.٧% – أنها تجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها من الأنابيب. فإذا أضفنا أولئك الذين أوضحوا أنهم

أحيانًا يواجهون تلك الصعوبة لبلغت النسبة ٩٢.٦% من إجمالي المستفيدين. هذا في حين قرر ٧.٤% فقط أنهم لا يواجهون تلك الصعوبات في الحصول عليها.

جدول (١٠) هل توافق على إضافة أنابيب الغاز على البطاقة التموينية؟

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة لمستخدمي الأنابيب	النسبة
نعم	٢٢٤	٨٣.٠	٤٠.٠
لا	٤٦	١٧.٠	٨.٢
إجمالي مستخدمي الأنابيب	٢٧٠	١٠٠.٠	٤٨.٢
غير مطلوب	٢٩٠		٥١.٨
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

ونظرًا للصعوبات التي أكد المستفيدون من دعم أنابيب البوتاجاز أنهم يواجهونها، كان طبيعي أن يوافق ٨٣% منهم على إضافة أنابيب الغاز على البطاقة التموينية، بدعم رغيف الخبز أنهم يجدون صعوبةً في الحصول عليه مقابل ١٧.٠% فقط يرفضون هذا الأمر. ويعكس هذا الأمر رغبةً من المستفيدين في تلافي الصعوبات من خلال ربط الأنبوبة على البطاقة التموينية لضمان حصول المستفيد على حقه بعيدًا عن الفساد والاستغلال. وإن كان أصحاب هذا الرأي لا يدركون حجم الصعوبات المقترنة بتطبيق مثل هذا المقترح.

د- المواصلات:

يمثل دعم المواصلات بندًا مهمًا من بنود الدعم التي تستهدف تخفيف العبء المعيشي عن كاهل المواطنين، ويستفيد منه قطاعات واسعة من الفقراء ومحدودي الدخل في التنقلات اليومية.

جدول (١١) هل تستخدم مواصلات النقل العام أم المواصلات الخاصة فى حياتك اليومية؟

النسبة / البيان	التكرارات	النسبة
مواصلات النقل العام	٣٧٠	٦٦.١
المواصلات خاصة	١٩٠	٣٣.٩
الإجمالي	٥٦٠	١٠٠.٠

كشفت النتائج أن نحو ثلثي العينة يستخدمون مواصلات النقــل العــام، في مقابل ثلث العينة تقريبًا، ويبدو هذا منطقيًا في ضوء انخفاض متوسط الدخل في العينة، وفي المجتمع المصري ككل، بما يؤدي إلى صعوبة الحصول علــى ســيارة خاصــة، أو استقلال سيارة تاكسي أجرة.

جدول (١٢) هل مواصلات النقل العام مكلفة بالنسبة لك؟

النسبة / البيان	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة
نعم	١٤٩	٤٠.٣	٢٦.٦
لا	٢٢١	٥٩.٧	٣٩.٥
مجموع المستفيدين	٣٧٠	١٠٠.٠	٦٦.١
غير المستفيدين	١٩٠		٣٣.٩
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

وبالنظر إلى أولئك الذين يستخدمون مواصلات النقل العام، أفاد ما يربو على ٤٠% منهم، أي أكثر من ربع العينة، أن تلك المواصلات مكلفة بالنسبة لهــم مقابــل نحــو

٦٠% من المستفيدين يرونها مناسبةً، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع تكلفة وسائل المواصلات البديلة مثل الميكروباص وتاكسي الأجرة؛ والذي يعكس بالتأكيد انخفاض الدخول بشكل عام.

جدول (١٣) هل توفر لك مواصلات النقل العام الراحة الكافية؟

البيان / النسبة	التكرارات	نسبة للمستفيدين	النسبة
نعم	٨٠	٢١.٦	١٤.٣
لا	٢٩٠	٧٨.٤	٥١.٨
مجموع المستفيدين	٣٧٠	١٠٠.٠	٦٦.١
غير مطلوب	١٩٠		٣٣.٩
المجموع	٥٦٠		١٠٠.٠

تؤكد النتائج ان المستفيدين بالمواصلات العامة يلجأون إليها لعجزهم عن توفير البديل، فقد قرر خُمس المستفيدين فقط أن المواصلات العامة توفر لهم الراحة الكافية، بينما أكد نحو أربعة أخماس المستفيدين أنها غير مريحة. والمعنى أن هؤلاء المواطنين يلجأون لوسائل مواصلات لا تحقق لهم الراحة لعجزهم عن توفير البديل المناسب لقدراتهم المالية.

وتتأكد تلك النتيجة بالنظر إلى ما قرره معظم المستفيدين من أن مواصلات النقل العام لم تشهد تطورًا ما يعود عليهم بالراحة، واقتصرت الإشارة إلى هذا التطور على نحو ٤٠% من المستفيدين. وربما يعود الاختلاف بين الفريقين بشأن التطور لاختلاف خطوط المواصلات التي يستقلونها، أو لنسبية ما يعتبره المبحوثون تطورًا ملموساً يعود عليهم بالنفع.

ومن ثم لم يكن غريبًا أن اتفق نحو ثلاثة أرباع المستفيدين بالمواصلات العامة أنها تسبب لهم أعطالاً في إنجاز أعمالهم بفعل عدم انتظام المواعيد، وبالتالي عدم إمكانية التخطيط على أساس مواعيد مسبقة لتلك المواصلات العامة – على نحو ما هو قائم في الدول المتقدمة. كما يعاني المستفيدون من أعطال الطريق التي تسبب امتداد وقت الرحلة دون أن يتمكن المستفيد بالخدمة من أن يشكو أو أن يطلب تعويضًا عما أصابه من ضرر بفعل التأخير.

على أنه من الإنصاف القول بأن المستفيدين يلقون بكل اللائمة على المواصلات العامة بشأن الأعطال دونما إشارة إلى حالة المرور، أو حالة الطرق والبنية التحتية، التي قد تكون هي المسئول الحقيقي عن التأخير.

٥- تقييم الدعم في مصر من واقع الدراسة الراهنة:

وأخيرًا يقرر معظم المستفيدين بالدعم أن هذا النظام لا يكاد ينتمي إلى المصطلح المتعارف عليه دوليًا وهو "الرعاية الاجتماعية" فضلاً عن "الرفاهية"، إذ ليس ثمة رفاهية في نظام الدعم في مصر

جدول (١٤) هل أنت راضٍ عن نظام الدعم في مصر؟

البيان / النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	١٠٤	١٨.٦
لا	٤٥٦	٨١.٤
المجموع	٥٦٠	١٠٠

تفصح النتائج أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يقررون عدم رضاهم عن نظام الدعم في مصر، مقابل أقل من الخُمس فقط. وهي نتيجة متفقة مع ما انتهى إليه تقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠٠٨)، (نجوى الفوال، نجوى

خليل،٢٠٠٨) وكذا استطلاع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٠٨). (قياس تطوير منظومة الدعم في مصر، ٢٠٠٨) الأمر الذي يؤكد أن الدعم لم يعد يلبي حاجات المواطنين على نحو ما كان في الستينيات، ويبدو أن هذه النتيجة مرشحة للتفاقم بفعل الضغوط الاقتصادية التي تدفع الدولة للاقتراض والاستجابة لشروط المؤسسات الدولية للحد من الإنفاق العام وإلغاء الدعم. والواقع أن هذه الشروط كانت مطروحةً منذ السبعينيات بيد أن مظاهرات يناير ١٩٧٧ أثبتت أن الثمن السياسي والاجتماعي لتطبيقها باهظ للغاية. ومن ثم اتجهت الحكومات المتعاقبة لما أسمته "ترشيد الدعم" الذي يجد تطبيقه على الأرض بخفض الفئات المستفيدة، وخفض الحصص التموينية، وأحيانًا كثيرة خفض جودة السلع والخدمات المدعومة لدفع المواطنين للتخلي عنها تدريجيا.

كل هذا يبتعد بطبيعة الحال بسياسات الدعم الموجودة في مصر عن مضمون الدعم والرعاية الاجتماعية الشائع في كثير من الدول المتقدمة؛ فمصر دولة مأزومة اقتصاديًا وتعاني عجزًا هيكليًا مزمنًا في موازنتها السنوية منذ عقودٍ خلت، ومعالجتها لمشكلات الدعم يكشف أن الدولة لا ترى في الدعم حقًا للمواطنين "ينبغي" أن يؤدى إليهم على نحو كافٍ وجيد بما يدفعهم للاستفادة منه والرضا عنه.

عن نظام الدعم، كانت الفئات الأعلى تعليمًا أكثر تعبيرًا نسبيًا عن عدم الرضا مقارنةً بالفئات الأقل تعليمًا، كون المتعلمين يدركون أن تلك السلع والخدمات حق يحصلون عليه من الدولة وينبغي أن يكون كافيًا ومُرضيًا.

لقد ذهب أكثر من ثلثي المبحوثين إلى سوء نظام الدعم في مصر وأنه لم يشهد تحسنًا ملموسًا بعد. فأكد ٢٧.٣% فقط أن نظام الدعم قد شهد تحسنًا في الفترة الأخيرة. وربما يعود رأيهم لتطبيق منظومة توزيع الخبز والتموين بالبطاقات الذكية بما يضمن للمستفيد الحصول على حصته من الخبز والتموين دون تلاعب. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة كفاية ولا جودة الخبز أو التموين، الأمر الذي يفسر ما ذهبت إليه

النسبة الأكبر من المستفيدين، والتي رفضت القول بوجود تحسن حقيقي لنظام الدعم في مصر.

قرر الثلث من عينة الدراسة أن العيب الأهم في نظام الدعم يتمثل في رداءة السلع المقدمة للمواطنين بينما أكد نحو ثلثي المبحوثين أن الدعم الذي تتيحه الحكومة للمواطنين لا يكاد يفي باحتياجاهم وذلك لأن الدعم ليس على كل السلع الاستهلاكية بل على السلع الأساسية فقط، هذا من جانب وفى الوقت نفس أسهم الإعلام الاستهلاكى في زيادة الرغبات الاستهلاكية لدى المواطنين على عكس الفترات الماضية من تاريخ مصر، ومن جانب آخر ارتفاع الأسعار التي لا تتناسب مع الدخول بشكل عام في مصر.

جدول (١٥) هل أنت مع فكرة قيام الناس بالمظاهرات للمطالبة بتحسين نظام الدعم فى مصر؟

النسبة / البيان	التكرارات	النسبة
نعم	٣٢٣	٥٧.٧
لا	٢٠٢	٣٦.١
غير مبين (أخرى)	٣٥	٦.٢
المجموع	٥٦٠	١٠٠.٠

ونظرًا لما قرره المبحوثون بشأن سلبيات نظام الدعم في مصر فقد ذهب نحو ٥٨% منهم للقول بحق المواطنين في الخروج للتظاهر لمطالبة الحكومة بتحسين هذا النظام الذي يعد مسئولاً عن توفير بعض من حقوق الإنسان الأساسية في مصر، لا سيما للفقراء ومحدودي الدخل. وهكذا فإن الموافقة على المظاهرات المطالبة بتحسين نظام الدعم في مصر تمثل نذير موجة غضب شعبي جديد على اعتبار أنه لا مجال

للاستمرار في الضغط على الفقراء ولا فرصة لأي تعويل على القهر وآلته، إذن لا بد من تقديم علاج حقيقي للفقر دون الاكتفاء بتسكين آلام الفقراء ذلك أنها لا تؤدي لانحسار أعداد الفقراء ولن، وإنما تؤدى لأجيال فقيرة قادمة في المستقبل.

رابعًا: التحليل السوسيولوجي لنتائج الدراسة:

أكدت النتائج أن معظم أفراد العينة اعتمادهم على السلع والخدمات المدعمة مبعثه قلة الدخل. ومرجع ذلك انخفاض الدخل الفردي لمعظم الشرائح والفئات الاجتماعية في مصر. وهذا ما أوضحه تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩م، إن السكان الذين يعانون الفقر المدقع في مصر من عام ٢٠٠٠ –٢٠٠٧م، أي دخلهم يقدر بأقل من دولارين في اليوم، لا يقلون عن ١٨.٤% من إجمالي السكان. ويعد انخفاض دخل الفرد مؤشرًا من مؤشرات التخلف وهذا يعكس حقيقة مؤداها أن الدخل القومي لم يكن يزيد بمعدل مرتفع عن معدل النمو السكاني على مدى سنوات متتابعة، وأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين قد اقترنت بدرجة عالية من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع. الأمر الذى أوجب تدخل الحكومات لتوفير شبكة أمان اجتماعي للفئات التي تتحصل على دخول لا تفي بمتطلبات الحياة، وتعيش في مستوى خط الفقر أو ما دونه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو صحية (محمد البنا، محمود المتيم، ٢٠١١، ٩١) وبالتالى تتفق دراستنا مع دراسة هناء القاضي لسياسة دعم الاستهلاك في مصر (هناء القاضي،٢٠١١) التي أكدت أن الدعم ما زال يمثل حاجة ملحة لمستويات الدخول المنخفضة في مصر، مما يتطلب انتهاج سياسة مالية واقتصادية لدعم استهلاك السلع الغذائية من وجهة نظر متلقي الدعم وذلك تجنبًا لما انتهت إليه الدراسة من مشكلات تقترن بالنظام الحالي المتبع من حيث عدم كفاءة منظومة التوزيع وتسرب قدر كبير من الدعم بصورة غير قانونية.

وتتفق كذلك مع دراسة محمود أمين حول كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر (محمود أمين، ٢٠٠٩)، التي اتجهت إلى بحث الجوانب المختلفة للدعم الحكومي وأنواعه في مصر، والتي انتهت إلى عدد من النتائج أهمها الكشف عن انخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث عدم العدالة بين الطبقات الاجتماعية وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه.

- وقد أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية أن امتلاك البطاقة التموينية، ومن ثم الاستفادة من الدعم السلعي، تختلف باختلاف المستوى الوظيفي، وأن هناك فروقًا معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الوظيفي. حيث كانت كا^{2} المحسوبة ٢٦.٧٣٤، وكا^{2} الاحتمالية ٢٩.٥٢٨. بما يؤكد وجود العلاقة بدرجة معنوية (٠.٠٠) ويبدو هذا مفهومًا في ضوء حرص أصحاب المعاشات والوظائف الحكومية على الاستفادة بالدعم مقارنةً بأصحاب المهن الحرة والمهن العليا.
- وأوضحت التحليلات الإحصائية أن امتلاك البطاقة التموينية، ومن ثم الاستفادة من الدعم السلعي، لا تختلف باختلاف محل الإقامة، وأن ليس هناك فروق معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير محل الإقامة. حيث كانت كا^{2} المحسوبة ٠.٨١٠، وكا^{2} الاحتمالية ٠.٥٨٤. بما يؤكد عدم وجود العلاقة. وقد يتم تفسير ذلك في ضوء اتساع نطاق الاستفادة من الدعم على نحو يتجاوز تباينات الإقامة الأمر الذي يجد سنده في انخفاض متوسط الدخل السنوي لقطاعات واسعة من المصريين بما يوجب عليها السعي لتأمين مصادر تعينها على مواجهة الأعباء والضغوط الاقتصادية المتزايدة.
- وقد أكدت التحليلات بالفعل أن هناك فروقًا معنوية في امتلاك البطاقة التموينية، ومن ثم في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير

المستوى الاقتصادي الاجتماعي، حيث كانت كا^{2} المحسوبة ٢١.١٣١، وكا^{2} الاحتمالية ٢١.٣٣٧، بما يؤكد صحة الفرض وبدرجة ثقة (٠.٠٠). ويبدو هذا طبيعيًا في ضوء حرص الفئات الدنيا والمتوسطة على الاستفادة بدعم الخبز الذي يشكل مكونًا رئيسيًا ومهمًا في سلة غذاء المصريين، ومن ثم الاستفادة من الدعم مقارنةً بالفئات مرتفعة المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- أوضحت التحليلات الإحصائية أن ليست هناك فروق إحصائية في استفادة المواطنين من دعم أنبوبة البوتجاز استنادًا إلى أي من متغيرات الوظيفة أو الإقامة وحتى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يفسر بأن هذه الاستفادة عامة ولا تتأثر بتلك المتغيرات بقدر تأثرها بتوسيع نطاق خدمة الغاز الطبيعي – وهو أيضًا مدعم– في الأحياء المختلفة. والتي لا تختلف حتى باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأماكن الإقامة. وهكذا فإن أنبوبة البوتاجاز ليس لها بدائل اقتصادية بالنسبة للأسر المصرية التي لم تصل إليها خدمة الغاز الطبيعي، ومن ثم لا تتمتع بأية مرونة تقريبًا في الطلب عليها.
- وقد أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية أن استخدام المواصلات العامة، ومن ثم الاستفادة من الدعم، تختلف باختلاف المستوى الوظيفي، وأن هناك فروقًا معنوية في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الوظيفي. حيث كانت كا^{2} المحسوبة ١٦.٦٣٤، وكا^{2} الاحتمالية ١٧.١٧٤. بما يؤكد وجود العلاقة بدرجة معنوية (٠.٠٢). ويبدو هذا مفهومًا في ضوء حرص أصحاب المعاشات والوظائف الحكومية من محدودي الدخل على استخدام المواصلات العامة مقارنةً بأصحاب المهن الحرة والمهن العليا.
- وأوضحت التحليلات الإحصائية أن استخدام المواصلات العامة، ومن ثم الاستفادة من الدعم عليها، لا يختلف باختلاف محل الإقامة، وأن ليس هناك

فروق معنوية في مدى استخدام المواطنين المواصلات العامة استنادًا إلى متغير محل الإقامة. حيث كانت كا٢ المحسوبة ٠.٩٩٨، وكا٢ الاحتمالية ١.٠٢١، لكن درجة المعنوية كانت (٠.٣١٨) بما يؤكد عدم وجود العلاقة. وقد يتم تفسير ذلك في ضوء اتساع نطاق الاستفادة من الدعم على نحو يتجاوز تباينات الإقامة، الأمر الذي يجد سنده في انخفاض متوسط الدخل السنوي لقطاعات واسعة من المصريين بما يوجب عليها السعي لتأمين مصادر تعينها على مواجهة الأعباء والضغوط الاقتصادية المتزايدة. وقد يفسر كذلك بتوافر خدمة مترو الأنفاق التي تظل مقبولةً لدى قطاعات واسعة من المصريين على اختلاف مناطق الإقامة، لا سيما عند المرور بمناطق قلب القاهرة لإنجاز المصالح الخاصة بهم.

- وقد أكدت التحليلات بالفعل أن هناك فروقًا معنوية ضعيفة في استخدام المواصلات العامة، ومن ثم في مدى استفادة المواطنين من الدعم استنادًا إلى متغير المستوى الاقتصادي الاجتماعي، حيث كانت كا٢ المحسوبة ١٠.٢٨٧، وكا٢ الاحتمالية ١٠.١٥٠، بما يؤكد صحة الفرض وبدرجة ثقة (٠.٠١) ويبدو هذا طبيعيًا في ضوء ارتفاع تكلفة المواصلات الخاصة بدرجة كبيرة بما يزيد الضغوط الاقتصادية على الفئات الدنيا والمتوسطة بدرجة أكبر مقارنةً بالفئات مرتفعة المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- تفصح النتائج أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يقررون عدم رضاهم عن نظام الدعم في مصر، مقابل أقل من الخُمس فقط. وهي نتيجة متفقة مع ما انتهى إليه تقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠٠٨) (نجوى الفوال، نجوى خليل، ٢٠٠٨)، وكذا استطلاع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٠٨) (قياس تطوير منظومة الدعم في مصر، ٢٠٠٨).

- لقد أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية أن الرضا عن نظام الدعم في مصر، لا يختلف باختلاف السن، وأن ليس هناك فروق معنوية في الرضا عن الدعم استنادًا إلى هذا المتغير. حيث كانت كا^2 المحسوبة ٤.٦٤٩، وكا^2 الاحتمالية ٤.٦٩٩. بما يؤكد عدم وجود العلاقة لا سيما وأن درجة المعنوية كانت (٠.٣٢٥). ويبدو أن عدم الرضا كان عامًا ومتجاوزًا لتأثير المتغير العمري في التأثير على الرضا.
- وأوضحت التحليلات الإحصائية أن العلاقة ضعيفة بين الرضا عن الدعم ومستوى التعليم، وأن هناك فروقًا معنوية محدودة استنادًا إلى هذا المتغير. حيث كانت كا^2 المحسوبة ٩.٤٨٤، وكا^2 الاحتمالية ٨.٤٢١. وكانت درجة المعنوية (٠.٠١). فعلى الرغم من عمومية عدم الرضا عن نظام الدعم، كانت الفئات الأعلى تعليمًا أكثر تعبيرًا نسبيًا عن عدم الرضا مقارنةً بالفئات الأقل تعليمًا، كون المتعلمين يدركون أن تلك السلع والخدمات هي حق يحصلون عليه من الدولة وينبغي أن يكون كافيًا ومُرضيًا.
- وقد بينت التحليلات أن ليس هناك فروق معنوية في الرضا عن الدعم استنادًا إلى متغير محل الإقامة، حيث كانت كا^2 المحسوبة ٠.٣٠٧، وكا^2 الاحتمالية ٠.٢٩٩، بما يؤكد عدم صحة الفرض،ولا سيما أن درجة المعنوية كانت (٠.٥٨٠). ويبدو عدم الرضا عن نظام الدعم كان عامًا ومتجاوزًا لاختلاف محل الإقامة بين الأحياء الأرقى والأحياء الأدنى.
- بينت النتائج سوء نظام الدعم في مصر وأنه لم يشهد تحسنًا ملموسًا بعد.

يتضح من النتائج أن معظم المستفيدين بالدعم قد قرروا أن هذا النظام لا يكاد ينتمي إلى المصطلح المتعارف عليه دوليًا وهو "الرعاية الاجتماعية فضلاً عن أن يكون

"رفاهية"، إذ ليس ثمة رفاهية في نظام الدعم في مصر. لكنه سبيلاً للحد من الفقر ولكن ليس تلافيه أو القضاء عليه.

خاتمة

تعد الدولة المحرك الأساسي لعملية التنمية، وعليها يقع العبْء الأكبر في تحقيقها والنهوض بالمجتمع. وسواء كانت هذه الدولة أداة في يد الطبقة البرجوازية، أو كانت تعبيرًا عن صراع المصالح في المجتمع، أو كانت دولة بروليتاريا، فإنها في جميع الأحوال جهاز فوقي يدير المجتمع.

وقد نشأ الدعم ونظم الرعاية الاجتماعية في سياق الصراع الحاد بين العمال وأصحاب العمل مع موارد مختلفة وقدرات متباينة على تعبئة التأييد، وبوصفها سبيلاً لكبح جماح هذا الصراع، بل وكعلاج للآثار الجانبية للتنمية الرأسمالية التي يصعب تجنبها.

لقد نشأ نظام الدعم في مصر في ظل نظام التنمية الرأسمالية المشوهة بفعل الاحتلال الإنجليزي للبلاد، وفي سياق الحروب التي فرضت على البلاد بفعل وجود القوات البريطانية على الأراضي المصرية، وفي ظل السياسات الناصرية جرى التوسع في نظام الدعم بفعل السياسات الاشتراكية التي وسعت من دور الدولة ليشمل كافة القطاعات التنموية دون استثناء. لقد حاولت الدولة في تلك المرحلة ممارسة دور الحكم بين السلطات، وتبني سياسات تمييزية للطبقتين الوسطى والدنيا. بيد أن الدعم الذي توسعت فيه الدولة كان مقدمًا للجميع نظرًا لسيطرة الدولة على السوق وعدم السماح للقطاع الخاص بالبيع بعيدًا عن رقابة الدولة وإشرافها.

ومنذ منتصف السبعينيات، وعلى مدى العقود التالية، تجلى عجز الدولة عن الاستمرار في القيام بهذا العبء المتنامي، فشرعت في التخفف منه عبر إخراج بعض الفئات المستفيدة مثل التجار وأصحاب الأعمال الحرة، ومن خلال الانتقاص من الدعم كمًا وكيفًا دون المغامرة بالتخلي عن سياسات الدعم للحيلولة دون تكرار أحداث يناير ١٩٧٧.

لقد انتهجت مصر منذ منتصف السبعينيات نمطًا تنمويًا رأسماليًا، بدرجةٍ أو بأخرى، يعطي الأولوية للقطاع الخاص، ويستهدف الحد من الدور الاقتصادي للدولة، الأمر الذي تم تكريسه وتعميقه مع سياسات التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي، التي فرضت على مصر بفعل ضغوط المؤسسات الدولية في مطلع التسعينيات، والتي أسفرت عن الخصخصة والحد من الإنفاق العام مفضيةً إلى اتساع نطاق الفقر في البلاد.

لم يتأت لمؤسسات الدولة أن تجعل من سياسات الدعم سبيلاً للوفاء بحقوقٍ أساسية للمواطنين في مصر، وإنما تم النظر إليها باعتبارها آليةً لا يمكن التخلي عنها لإسكات الفقراء، وتجنب الصراع الاقتصادي- الاجتماعي في مصر.

لم يعد الدعم يلبي حاجات المواطنين على نحو ما كان في الستينيات، ويبدو أن هذه النتيجة مرشحة للتفاقم بفعل الضغوط الاقتصادية التي تدفع الدولة للاقتراض والاستجابة لشروط المؤسسات الدولية للحد من الإنفاق العام وإلغاء الدعم. والواقع أن هذه الشروط كانت مطروحةً منذ السبعينيات بيد أن مظاهرات يناير ١٩٧٧ أثبتت أن الثمن السياسي والاجتماعي لتطبيقها باهظ للغاية. ومن ثم اتجهت الحكومات المتعاقبة لما أسمته "ترشيد الدعم" الذي يجد تطبيقه على الأرض بخفض الفئات المستفيدة، وخفض الحصص التموينية، وأحيانًا كثيرة خفض جودة السلع والخدمات المدعومة لدفع المواطنين للتخلي عنها تدريجيًا.

كل هذا يبتعد بطبيعة الحال بسياسات الدعم الموجودة في مصر عن مضمون أنظمة الرعاية الاجتماعية الشائعة؛ فمصر دولة مأزومة اقتصاديًا وتعاني عجزًا هيكليًا مزمنًا في موازنتها السنوية منذ عقودٍ خلت، ومعالجتها لمشكلات الدعم يكشف أن الدولة لا ترى في الدعم حقًا للمواطنين "ينبغي" أن يؤدى إليهم على نحو كافٍ وجيد بما يدفعهم للاستفادة منه والرضا عنه.مما يعكس أن الدعم يمثل للدولة مسكنات للفقراء والمحتاجين ومحدودي الدخل لضمان السلام الاجتماعي، وعدم تكرار

المظاهرات التي تعكس عدم رضا الشعب، على نحو ما حدث في مظاهرات – ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في سياسة الدعم مع بدء مرحلة جديدة من التحولات الاجتماعية من أجل ترجمة الشعار الذي رفعه المتظاهرون "عيش – حرية – عدالة اجتماعية" من خلال نظام اقتصادي جديد يعطي فرصًا متكافئة لفئات المجتمع المختلفة، ويعيد التوازن المفقود للمعادلة الاجتماعية بقيامه على الانحياز لتنمية الاقتصاد لحساب أوسع قطاع من المصريين الفقراء المنتجين، بدلا من نموذج النمو الاقتصادي الذي لا يخدم إلا القلة.

الهوامش

(١) وقد نحت دراسات أخرى المنحى نفسه في التحليل وإن اختلفت حالات الدراسة ومنها:

- Saeed Solaymani, , Fatimah Kari; Impacts of energy subsidy reform on the Malaysian economy and transportation sector, Energy Policy, No 70 (2014), PP. 165-178.
- Khalid Siddig (Et. Al); Impacts of removing fuel import subsidies in Nigeria on poverty, Energy Policy, No 69 (2014), PP. 115-125.

(٢) من أمثلة هذه الدراسات:

- هبة الليثي، دينا أرمانيوس، استهداف الفقراء في مصر: اختبار سبل المعيشة البديلة (بالتطبيق على البطاقات التموينية)، ورقة مقدمة إلى مركز العقد الاجتماعي: مرصد عدالة التنمية، ٢٠١١.
- أسماء محمد عطية، مشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها، رسالة ماجستير في علم الاقتصاد من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ٢٠١٠.
- محمد محمود عطوة يوسف، تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية (تصدرها كلية التجارة جامعة الزقازيق)، مجلد ٣٢، عدد٢، (يوليو ٢٠١٠)، ص ص٣٥٥-٣٩١.
- عبد العليم محمد عبود، توصيف المستهلك المصري وانعكاسه على إستراتيجية الدعم بالتطبيق على قطاع السلع التموينية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
- فتحي السيد التوني، الدعم في قطاع النقل البري في مصر: المبررات والآثار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (يصدرها معهد التخطيط القومي بالقاهرة)، مجلد ١٢، عدد ١، (٢٠٠٤)، ص ص ٨٤-١١٢.
- رضا محمد أحمد محمدين، أثر صور المنافسة غير العادلة (الدعم-الإغراق) على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

- عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٩٨٥.
- محمد محمود عطوة يوسف، تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية (تصدرها كلية التجارة جامعة الزقازيق)، مجلد ٣٢، عدد٢، (يوليو ٢٠١٠)، ص ص٣٥٥-٣٩١.

(٣) ولمزيد عن نظريات دولة الرفاهية انظر:

- Peter Alcock& Martin Powell; Welfare Theory and Development, London, SAGE Publications Ltd, 1st Ed, 2011.

- John Myles& Jill Quadagno; Political Theories of the Welfare State, Social Service Review (March 2002), pp34-53. In:

http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.470.2094&rep=rep1&type=pdf

(٤) ولمزيد عن نظريات الصراع انظر:

- John Myles, Jill Quadagno; Political Theories of the Welfare State, Social Service Review (March 2002), PP. 34-53.

- رث والاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ص ١٤٦-١٧٦.

(٥) ولمزيد حول منظومة الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي في مصر انظر:

- Egypt Network for Integrated Development; Subsidies and the Social Safety Net in Egypt, Policy Brief (Issued by: Egypt Network for Integrated Development), No. 012. In: http://enid.org.eg/Uploads/PDF/PB12_subsidies_social_protection.pdf. And: Rohac; Op.Cit., PP. 4-9.

المراجع

- أحمد عز الدين، دولة الرفاه في مصر: ١٩٩٥-٢٠٠٥: دراسة مقارنة، سياسات عربية (دورية يصدرها المركز العربي للدراسات، عدد ١١ (نوفمبر ٢٠١٤).
- أمنية حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، ورقة عمل مقدمة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، عدد ١٠٥ (نوفمبر ٢٠٠٥).
- تقرير التنمية البشرية، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشرى والتنمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- حامد محمود مرسي، الإنقاذ المالي والاقتصادي لمصر اعتمادا على مواردها الذاتية، دار الطلائع، ٢٠١٣م.
- جنات فاروق السمالوطي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- جوني جيل، دولة الرِّفاه، ٢٠١٥/٦/١٥. في:

- *itu.cet.ac.il/FileViewer.aspx?nFileID=10611*. And
- رث والاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة بيروت – لبنان ط٢، ١٩٨٣م.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قياس تطوير منظومة الدعم في مصر، ٢٠٠٨.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منظومة الدعم في مصر: حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السادسة، عدد ٦٣ (مارس ٢٠١٢).
- محمد محمد البنا، محمود أحمد المتيم، إصلاح نظام الدعم فى مصر فى ضوء التطورات الحديثة فى الاقتصاد الاجتماعي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الثاني، المجلد الثالث والثلاثون، يوليه ٢٠١١م.

- محمود أحمد محمود أمين، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.
- مركز الدراسات الاشتراكية، الدعم في مصر –رؤية وحقائق تاريخية، أوراق اشتراكية (يصدرها: مركز الدراسات الاشتراكية)، في: http://www.e-socialis-ts.net/node/4629
- هناء محمد عبد الباسط علي القاضي، دراسة اقتصادية لسياسة دعم الاستهلاك في جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي من كلية الزراعة بجامعة عين شمس، ٢٠١١.
- نجوى الفوال، نجوى خليل (مشرفتان)، الدعم الحكومي للسلع والخدمات: استطلاع الرأي العام، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨.
- وائل جمال، سياسات الدعم قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، أوراق البدائل (يصدرها منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت)، مارس ٢٠١٢.
- Abeer Elshennawy; The implications of phasing out energy subsidies in Egypt, Journal of Policy Modeling, No. 36 (2014) pp 855–866
- Dalibor Rohac; Solving Egypt's Subsidy Problem, Policy Analysis, No. 741 (Nov, 2013), PP. 1-4
- Ken Newton and Jan W. Van Deth; Foundations of Comparative Politics Democracies of the Modern World, (Cambridge, Cambridge University Press, 1st Ed, 2005), pp. 306-307
- Racha Ramadan & Alban Thomas, Evaluating The impact of reforming the food subsidy program in Egypt: A Mixed Demand Approach, Food Policy, No 36 (2011), pp 638-646.